

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Musawer
DATE:	25-May-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	124,594
TITLE :	Dr Madiha Ahmed, Head of Pharmaceutical Inspection at the MoH: Counterfeit medications are more dangerous than narcotics
PAGE:	32-33
ARTICLE TYPE:	MoH News
REPORTER:	Eman El Naggar

PRESS CLIPPING SHEET

ملفات

”
الغش في الدواء لا يعد
نصيباً على المستهلكين
فحسب، وإنما هو تهديد
لحياة المرضى، ممن يأمنون إلى
علاج لشفايتهم، فيجدونه ضاراً
بصحتهم، وربما قاتلاً.. تجارة
الأدوية المغشوشة أخطر من تجارة
المخدرات، ولذا لا بد أن تكون
العقوبات على قدر هذا الجرم..
هكذا تؤكد الدكتورة مديحة أحمد
مدير عام التفتيش الصيدلي بوزارة
الصحة، التي كشفت في تصريحات
لـ «المصور» عن عدة أمور أولها أن
الدواء المغشوش ظاهرة عالمية
وليس متفشراً في مصر فقط،
أن نسبة الأدوية المغشوشة في
العالم تقدر بنحو ١٠ ٪، وثانيها
أن المضاعفات ومواقع التواصل
الاجتماعي، الرئيسيون، ومواقع
الانترنت عموماً وبعض عيادات
الأطباء تعد كوارث حقيقية في
ترويج الأدوية المغشوشة.

حوار: إيمان النجار
عدسة: ناجي فرح

د. مديحة أحمد مدير التفتيش الصيدلي بـ «الصحة»:

الأدوية

المغشوشة أخطر من المخدرات!

نعقد الآمال على مجلس النواب لتشديد عقوبات الأدوية المغشوشة.. وسنقدم مقترحاً بذلك قريباً

التي وجدنا فيها ترامادولاً نحو خمسين مكاناً، وصبر
لها قرار من النيابة بإعدام المستحضرات التي يتم
ضبطها، مؤكدة أن رقم المحاضر القليل مقارنة بعدد
الزيارات التي تتعدى مائة ألف، وهذا يعكس أن الغش
في الأماكن المرخصة ليس كبيراً، وأن الخطورة في
الأماكن غير المرخصة، والمخالفات منها أدوية غير
مسجلة في وزارة الصحة «مهربة أو مغشوشة»، ويتم

التفتيش الصحي بالإشارة إلى أن دوريات المرور على
الصيدليات بلغت نحو ٩٧ ألف حملة خلال عام ٢٠١٥،
وعدد الحملات على المخازن بلغ نحو ٣٦٨٠ دورية،
وعدد الزيارات هذه أكثر من عدد المخازن والصيدليات
لأنه من الممكن المرور على الصيدلية أو المخزن أكثر
من مرة خاصة المشتبته فيها، وتم تحرير نحو ٣٧٠
محضراً لأدوية مغشوشة ومهربة، كما أن عدد الأماكن

دمداحة كشفت أيضاً أن الأدوية المغشوشة، رغم
امتدادها لمعظم الأدوية، إلا أنها تتركز في الأدوية
غالية الثمن وأدوية الأمراض المزمنة، مشددة على
أن العقوبات الحالية غير رادعة، مطالبة بمعاملة تاجر
الأدوية المغشوشة مثل معاملة تاجر المخدرات، أو
بأسلوب أشد قسوة.
ورصدت د. مديحة حجم العمل الذي تقوم به إدارة

32

المصدر: ٢٧ مايو ٢٠١٦ ALMUSSAWAR2009@YAHOO.COM

PRESS CLIPPING SHEET



إيمان النجار أثناء حوارها مع د. مديحة أحمد

المغشوش والسليم».

كما يبلغ عدد مصانع الأدوية نحو ١٤٤ مصنعا، بالإضافة إلى نحو ٨٨ مصنعا لمستحضرات التجميل، ويبلغ عدد المفتشين نحو ١٢٠٠ مفتش، «هذا العدد لو أن العقوبات رادعة سيكون كافيا، لأنه لو تمت عقوبة رادعة لشخص واحد سوف يقلل من فرص تكرار حالات الغش، ونسعى لزيادة هذا العدد ولكن المشكلة في أن العقوبات غير رادعة للتعامل مع مثل هذه الأدوية، فالعقوبات غرامات وحبس ولكنها غير رادعة»، بحسب د. مديحة.

وتعتقد د. مديحة أمالا على مجلس النواب لتشديد عقوبات الأدوية المغشوشة، لافتة إلى أن هناك مقترحا تشارك فيه وزارة الصحة ونقابة الصيادلة وجهات أخرى لكي يدخل مجلس النواب لسن تشريع يردع المشاركين في بيع الأدوية المغشوشة. وتعد أماكن بيع الأدوية غير المرخصة مشكلة أخرى، حسب قول مديرة التفتيش الصيدلي، «الافتش ينزل وحده للمرور على الأماكن المرخصة، لكن توجد مشكلة أخرى وهي الأماكن غير المرخصة، وإذا كنا نحاول السيطرة على الأماكن المرخصة، لكن الأماكن غير المرخصة في حال وردت أي معلومة عن وجود مكان، وهنا نناشد المواطنين لو توافرت لديهم أي معلومة تخص شكاً في مكان معين يجب الإبلاغ عنه وهنا نتأكد من المعلومة، وإذا كان المكان مخصصاً أم لا، وفي حال كونه غير مرخص يتم الاتصال بالإدارة العامة لمباحث التمييز في وزارة الداخلية وتحرك حملة مشتركة ويتم تحريرها».

وتحذر د. مديحة، المواطنين من الأدوية التي يتم الإعلان عنها في أي مكان سواء في الشارع، على مواقع الإنترنت أو الفيس بوك، منوهة إلى أن من مؤشرات الغش أن يجد خصما كبيرا على سعره، «ولذا فمن المهم التعامل مع الأماكن المرخصة لبيع الدواء وهي الصيدليات، لأنه توجد رقابة عليها والمخالفات بها ليست كبيرة، والإبلاغ عن أي مكان يشك فيه سواء صيدلية أو مخزنا، فعندما تصلني معلومة بشأن مكان معين، فهذا شيء إيجابي ويسعدني لأن هذا المكان غير مرخص وغير معلوم بالنسبة لنا، كما أنه في حالات نتشكك فيها ولا نجد بها بيعا لأدوية مخالفة وقت المرور نقوم بمحاولة شراء ونختار مفتشا مجهولا لهم».

أما عن تواصل بعض المفتشين مع أصحاب المخازن والصيدليات، فقالت «حدثت حالة فردية وتم نقله من موقعه وعندما تردد لنا شكاي في هذا الشأن يتم التحقق منها، وكثيرا ما تردد لنا شكاي عديدة ولكن أغلبها كيدية، ولدى المديريات منشور بالتعامل الفوري مع هذه الحالات، وفي الفترة المقبلة سيكون التكثيف أكثر على الأماكن التي تم ضبط بها أدوية مخالفة من قبل، وأيضا سيتم التركيز على مراكز ألعاب القوى (الجيم)، حيث تباع فيها أدوية غير مسجلة».

إعلانات، فيس بوك، والفصائيات تساهم في الترويج للأدوية المضروبة... وبيع الأدوية في عيادات الأطباء، كارثة.



١٢٠٠ مفتش يشرفون على ٦٥ ألف صيدلية ١٤٤ مصنع أدوية على مستوى الجمهورية.. وهو عدد كاف بشرط تغليظ العقوبة



ضبطها وتحريرها ويتم تحرير محضر في قسم الشرطة وتحال للنسابة.

وعن أبرز المخالفات المرتكبة في الصيدليات، تقول د. مديحة: «تكثر مخالفات عدم تواجد الصيدلي في الصيدلية، وهنا يتم غلق الصيدلية أيضا وتحرير محضر في قسم الشرطة، وتكون المخالفات أكثر في المخازن، موضحة أن الأدوية المغشوشة ليست ظاهرة مصرية ولكنها ظاهرة عالمية، بحسب إحصائيات منظمة الصحة العالمية نسبة الأدوية المغشوشة في حدود ١٠٪ تتفاوت بين الدول النامية والدول المتقدمة، لكن تسليط الضوء عليها وهذا شيء إيجابي هو الذي يظهرها وكأنها في تزايد».

وتشدد مديرة عام التفتيش الصيدلي بوزارة الصحة على ضرورة زيادة وعي الشعب وتذكيره بخطورة الأدوية المغشوشة لعدم التعامل معها، والمهربة، «الأساس أن مصادر الدواء هي الصيدلية وهي المكان الآمن الذي نضمنه وندخله ونفتش عليه، ووارد وجود مخالفات في بعض الصيدليات لكن نسبة المخالفات في الصيدليات أقل منها في الشارع، ولأسف تنتشر مصادر متعددة توفر الدواء المغشوش، وهنا تكمن الخطورة، حيث إن الأدوية المعلن عنها في الفيس بوك ومواقع الإنترنت تعد كارثة، شبكات التواصل الاجتماعي بجانب مزاياها فهي وسيلة لترويج المعلومات الخاطئة ومنها الإعلان عن أدوية مغشوشة، أيضا الفضائيات تروج أدوية ولكنها سحر في علاج الأمراض وهذا خاطئ، كما أن هناك كارثة أخرى وهي بيع الأدوية في عيادات الأطباء، فالطبيب يدخل له مندوب دعابة ويقدم له أدوية، الطبيب لا يعرف هل الدواء مسجل في وزارة الصحة أم لا؟، وبمجرد معرفتنا بهذه الأدوية نصدر منشورات تحذيرية باستمرار والتوعية بخطورتها، فعلى سبيل المثال مؤخرا وجدنا ترويجا لأدوية مجهولة المصدر لعلاج فيروس سي وتتوافر في جنوب شرق آسيا، وبمجرد رؤيتنا للإعلان على الإنترنت أصدرنا منشورا بهذا والتأكد على أنها غير مسجلة في وزارة الصحة». وبالنسبة لسلاسل الصيدليات والرقابة عليها، أوضحت: «إداريا ليس لدينا تسمية سلاسل، لكن نتعامل مع كل صيدلية على حدة وتعاملها ككيان وحده ويتم المرور عليها مثل أي صيدلية، وما أكثر الصيدليات السلاسل التي مررنا عليها وحذرنا محاضر لها، وفي الغالب تكون المخالفة في بيع أدوية مهربة وتركز في الأدوية غالية الثمن، وغالبا ما يكون الغش في الأدوية غالية الثمن، لكي يعظم الشخص استفادته، لكن الغش لم يعد قاصرا على أصناف معينة وامتد ليشمل مستحضرات تجميل ومكملات غذائية وأدوية كثيرة، وأصبحنا نتعامل مع الموضوع بشفاافية وننشر كل ما نصل له وهذا دور توعوي إلى جانب الدور الرقابي».

وعن الأدوية الأكثر انتشارا، حذرت د. مديحة من أدوية مثل التراامادول الذي اعتبرته «كارثة على الشباب»، منوهة إلى أن الدواء المغشوش هو الدواء غير المسجل في وزارة الصحة سواء محليا أو مهربا من الخارج، وأن الدواء المستورد يجب أن يحصل على موافقة وزارة الصحة وهذا الطريق الصحيح لدخول المستحضر، وأي مستحضر لا يحصل عليها نعتبره مغشوشا، الجزء الآخر المستحضر المصنع في الداخل وغير مسجل، والمغشوش غالبا يكون في القطاع الخاص، لكن مستشفيات وزارة الصحة تحصل على الأدوية بناء على مناقصات ونعرف مصدرها ومصنعها، لكن القطاع الخاص يظهر فيه المغشوش أكثر. ويصل عدد الصيدليات في مصر إلى نحو ٦٥ ألف صيدلية، بحسب مديرة عام التفتيش الصيدلي، التي تستدرك «لكن لا يمكن تعميم المخالفات بها فتوجد حالات مخالفة وتمثل قلة، أما بالنسبة لشركات التوزيع أو مخازن الأدوية فالوضع مختلف، فلو وجدت مخالفات في مخزن واحد يعني أن الأدوية المخالفة تم توزيعها في صيدليات عديدة، وبالتالي يكون الكنترول من قبل المفتشين أكثر على المخازن البالغ عددها نحو ١١٠٠ مخزن، ويذهب المفتش للمخزن ويتأكد من مصادر الأدوية وبخبرته يستطيع التفرقة بين الدواء